كنـــانيـــش : مجلـة كليـــة الآداب وجـــــدة - 2000 . ص: 31-40

الوضعية الديمغرافية في فرنسا خلال القرن الحادي عشر

يوسف انكادي
Youssef NGADI

La situation démographique en France au XI ème siècle

Résumé

Cet exposé se propose de rendre compte de l'état démographique en france au XI ème siècle à partir de deux axes : Un axe quantitatif qui dresse le bilan des estimations et des chiffres proposés. Et un axe qualitatif qui met en lumière quelques aspects engendrés par la montée démographique qui a marqué ce siècle.

The demographic situation in France in the 11th century

Summary

The aim of this article is to give an account of the demographic condition in France during the 11th century from two axes :

A quantitative axis which draw up the balance sheet of the proposed estimations and figures of the population growth manner. And a qualitative one which brings the aspects that have distinguished the demographic condition during that century to light.

من الملاحظ أن القضايا التي تشكل جوهر البحث الديمغرافي ، كعـــدد السكان ، ووتيرة النمو، ونســبة الــولادات والوفيــات ، والخصوبــة ، وأمــد الحياة...أصبحت اليوم تشغل حيزا مهما في مختلف الدراسات الخاصة بالتــاريخ الأوربي الوسيط ، سواء تعلق الأمر بأبحاث مونغرافية تهم إقليما معينا في فـترة محددة ، أو بأبحاث ذات طابع تركيبي خاصة بأحد الأقطار التي يتشــكل منــها الغرب الأوربي اليوم، أو تتعلق بالغرب الأوربي كوحدة مجالية .

ويعكس هذا الاهتمام الاعتقاد السائد الآن بأن التطورات الاقتصادية ، طيلة العصر الوسيط، سواء إبان فترات النمو المطرد أو إبان فترات التراجع ، كانت مرتبطة إلى حد كبير بالتطور الديمغرافي، ومعنى ذلك أن عدد السكان ساهم في تحديد وتيرة النمو الاقتصادي وفي تحديد مستوى معيشة كل فرد منهم.

ويبدو مثل هذا التوجه منطقيا إذا علمنا أن الأمر يتعلق بمجتمع زراعي ذي إمكانيات تكنلوجية محدودة، كان العنصر البشري فيه يمثل رأسمالا بالغ الأهمية .

ونحن إذ نتطرق ، في هذا العرض ، إلى الوضعية الديمغرافية في فرنسا خلال القرن الحادي عشر، فلا نطمع في تقديم دراسة مسهبة تهم جوانب الإشكالية المشار إليها ، ولكن سنكتفي فقط بإبراز طبيعة الوضعية، انطلاقا من زاويتين : واحدة تهم الفرضيات والأرقام الدالة على طبيعة تلك الوضعية ، وتهم الأخرى بعض مظاهر تلك الوضعية وتجلياتها ، دون إغفال ارتباطها بالوضعية الاقتصادية القائمة خلال الفترة موضوع العرض.

ومع ذلك، فلا بد من التأكيد بأن دراسة من هذا القبيل ، بالرغم من صيغتها المتواضعة ، ليست بالأمر الهين، إذ أن أهم عائق يعترض سبيل الباحث يتمثل في كون مصادر القرن الحادي عشر في فرنسا وفي غيرها من مناطق غرب أوربا أيضا ، لا تمثل سلسلة متواصلة ، كما أنها لا تمد الباحث بالمادة ذات الطبيعة الديمغرافية وبالمعطيات الرقمية (Les données chiffrées) الكافية ، التي يتطلبها البحث. وهذه المصادر، التي تتشكل في معظمها من نصوص أدبية ذات صبغة تاريخية ، والتي تتوزع بين كتب الإخباريات، وسجلات الأديرة ، وسير القديسين والقديسات ، وكتب الأنساب الخاصة بالأمراء وأفراد الأرستقراطية ، وعقود البيع والشراء والكراء .... ، تمتاز بكونها متفاوتة من حيث الكم من إقليم إلى آخر ، وعلى سبيل المثال فقد أحصى روبير فوصيي Robert FOSSIER ما يناهز أربعة آلاف وثيقة تهم إقليم بيكارديا (La Picardie) وتغطي القرنين 11 و 12 ([1]) ، في حين أحصى أندري شيدفي André CHEDEVILLE قرابة ألفي وثيقة تهم إقليم شارتر (Châtres) خلال

[1] – انظر مقدمة أطروحته التي تحمل عنوان : *La terre et les hommes en Picardie jusqu'au XIII è siècle. Paris, B. Nauwelaerts , 1968 , 2 vol.*

الفترة نفسها([2]) ، كما تمتاز هذه المصادر بكونها مضطربة وأقل أهمية، من وجهة نظر ديمغرافية ، مقارنة مع بعض المصادر الإنجليزية التي تعود إلى القرن الحادي عشر، مثل كتاب (Domesday Book) ، الذي يعتبر ذخيرة بالنسبة للباحث، لما يقدمه من معطيات ديمغرافية جاهزة وبالغة القيمة([3]) .

وانطلاقا من المصادر والوثائق الإقليمية الكثيرة ، واستنادا إلى بعض الخلاصات ، التي توصل إليها البحث الأركيولوجي ([4]) ، فقد أمكن لثلة من الباحثين تقديم بعض المعطيات وبعض الأرقام حول عدد السكان ، ووتيرة النمو ، ومعدل الأعمار ، وأمد الحياة ، وبنية الأسر ، وحركات الأفراد في الأقاليم التي شكل كل واحد منها إطارا جغرافيا لأبحاثهم ، كإقليمي بيكارديا وشارتر السالفي الذكر، وإقليم بيري (Le Berry)([5]) .

والملاحظ أن اهتمام الباحثين الفرنسيين لم يتجاوز حدود الأقاليم التي كانت تتشكل منها فرنسا خلال العصر الوسيط ، في حين أن فرنسا – أو غالة، كما كانت تسمى آنذاك – كوحدة جغرافية ، لم تحظ بعنايتهم إلا منذ السنوات

---

[2] – انظر أيضا مقدمة أطروحته : *Chartres et ses campagnes : XI-XIIIè siècles . Paris . Klinksieck , 1973 .*

[3] – يعتبر هذا الكتاب في الأصل تقريرا مفصلا أمر الملك الأنجليزي غليوم الفاتح Guillaume le Conquérant القيام به لحصر موارد مملكته المادية والبشرية استعدادا لرد هجوم كان يعتزم ملك الدنمارك القيام به ضد إنجلترا. وقد قام موظفو الملك بين سنتي 1085 و 1087 بجولات شملت معظم أقاليم أنجلترا ، قاموا خلالها بتعداد كل الموارد – بما في ذلك السكان طبعا – التي ضمنوها التقرير المذكور ، فجاء فعلا حافلا بالأرقام والمعطيات الديمغرافية .

[4] – يجب أن نذكر هنا بأن البحث الأركيولوجي قدم خدمات جلة للبحث الديمغرافي ، حيث أمكن من خلال ما تم الكشف عنه من مساكن وكنائس ومقابر وغيرها ضبط كثير من المعطيات الديمغرافية ، كعدد الأفراد القاطنين في المسكن الواحد أو عدد الأفراد الذين كانوا يؤمون إحدى الكنائس . بل أمكن أيضا معرفة الفصائل الدموية التي كانوا ينتمون إليها من خلال دراسة العظام ، فيما يعرف بـ (Les études Ostéologiques) .

[5] – شكلت الأقاليم المذكورة ، إلى جانب أقاليم أخرى ، حيزا مكانيا لأبحاث مونغرافية ، هي كالاتي:

- *Jean- Pierre POLY : La Provence et la société féodale(897-1166). Contribution à l'étude des structures dites féodales dans le Midi . Paris Bordas, 1976.*
- *Monique GRAMAIN : Villages et communautés villageoises en bas Languedoc du Xè au XIIIè siècles : L'exemple du Biterrois . (thèse dactylographiée) , 1979.*
- *Guy DEVAILLY : Le Berry du Xe siècle au milieu du XIIIè : Etude politique, religieuse, sociale et économique, Paris - La Haye , Mouton , 1973 .*

الأخيرة . لذلك فإن كثيرا من التساؤلات التي تهم طبيعة الوضعية الديمغرافية في فرنسا القرن الحادي عشر ، نجد أجوبة عنها في كتابات باحثين غير فرنسيين، كما سيتضح ذلك في سياق العرض .

أولا : الوضعية الديمغرافية : فرضيات وأرقام .

بالرغم من التقدم الذي حققته مناهج وتقنيات البحث في الديمغرافيا التاريخية ، فلا زال الباحثون يترددون في تقديم أرقام أقرب إلى الدقة تخص ساكنة فرنسا أو غيرها من أقطار غرب أوربا ، خلال القرن الحادي عشر ، للأسباب السابقة الذكر في معرض حديثنا عن المصادر، لذلك لازالت الفرضيات والصيغ الإنشائية تطغى على الأرقام . ويبدو أن أهم المعطيات التي لم يختلف بشأنها الإخباريون ، كما لا يختلف بشأنها الباحثون المحدثون، هي أن النمو الديمغرافي يمثل أحد أبرز مظاهر الوضعية الديمغرافية في فرنسا القرن الحادي عشر .

وبالفعل منذ حوالي سنة 1000 أخذت جميع أقاليم فرنسا ، وأيضا باقي أقاليم غرب أوربا، تشهد تزايدا سكانيا واكبه كذلك تزايد في الموارد الغذائية ، حسب ما يتضح من مصادر الفترة، كما ورد مثلا في أحد سجلات دير آراس Arras ، إذ " ... أصبحت الخيرات متوفرة بكثرة ، وأخذ عدد الناس يتضاعف ويتزايد باستمرار ، والمسافرون والرحالة يفدون بأعداد كبيرة ..."([6])

وتحفل المصادر ، على مختلف أنواعها ، بدلائل عدة عن هذا النمو السكاني ، لعل أبرزها يتمثل في عمليات الاستصلاح الكبرى التي ميزت العصر الوسيط الأوسط (القرون 11 و 12 و 13)، والحركات الجماعية والفردية للفلاحين ، الذين أخذوا ينتقلون إلى الحواضر الناشئة أو القديمة الآخذة في التطور ، أو إلى مناطق جديدة شرعوا في استصلاح أراضيها ، وبها استقروا وأنشأوا مختلف المرافق الضرورية لحياتهم اليومية ، إلى جانب الحركات الجماعية أيضا والفردية إلى مناطق خارج أوربا ، وأهم هذه الحركات تتمثل في الحروب الصليبية نحو المشرق الإسلامي .

أما الكتابات الحديثة فقد قدمت من جانبها هذا النمو السكاني على شكل فرضيات ومعطيات رقمية توضح من الوهلة الأولى أن النمو كان هائلا ، مقارنة مع القرون السابقة ، وإن كان متفاوتا من حيث كرونولوجيته ووتيرته

---

6 – *Cartulaire de l'abbaye Saint-Vaast d'Arras , cité par Jean LESTOQUOY in « Les étapes du développement urbain d "Arras" . Revue Belge de philologie et d"histoire , t. XXIII, 1944, pp. 163-187 .*

بين قطر وآخر ، كما كان متفاوتا بين أقاليم القطر الواحد خلال القرن الحادي عشر وكذا خلال القرون السابقة .

وهكذا اقترح الباحث الأمريكي كارل بنيت Karl BENNET أن العدد الإجمالي لسكان " أوربا "(دون توضيح ما إذا كان الأمر يتعلق بغربها أم بمجموع مناطق أوربا) بلغ 27 مليون نسمة سنة 700، و 42 مليون نسمة سنة 1000 ، ثم قفز العدد إلى 46 مليون نسمة نصف قرن بعد ذلك (أي سنة 1050) ، فإلى 48 مليون نسمة سنة 1100 ، و 50 مليون نسمة سنة 1150 ، ثم 61 مليون نسمة سنة 1200([7]) .

أما الباحث جوزا كوكس راسل Josuah Cox RUSSEL فقد اقترح أرقاما مختلفة نسبيا تهم أوربا، دون أن يوضح هو الآخر الحيز الجغرافي المقصود .

وتبين هذه الأرقام أن عدد السكان بلغ 6 ، 22 مليون نسمة سنة 950 ، و4، 54 مليون نسمة عند نهاية القرن الثالث عشر . أما بخصوص فرنسا فقد اقترح أن عدد سكانها انتقل من 5 ملايين نسمة ، في أواسط القرن التاسع ، إلى 7 ملاين نسمة في أواسط القرن الحادي عشر([8]) .

وأما الباحث الألماني فيلهام آبل Wilhem ABEL فقد انطلق من المعطيات التي وفرتها له مصادر العصر الوسيط الأوسط الفرنسي ومن المادة التي يزخر بها " Domesday Book " ، وحاول عقد مقارنة بسيطة بين عدد ساكنة فرنسا وأنجلترا ، فخلص إلى أن عدد سكان فرنسا كان يتجاوز قليلا 4 ملايين نسمة سنة 1000 ، ثم ارتفع إلى 2 ، 6 ملايين نسمة سنة 1100 ، وأصبح العدد الإجمالي 2 ، 9 ملايين نسمة سنة 1200 . هذا بينما لم يتجاوز العدد في جارتها أنجلترا المليون نسمة سنة 1000 . ويبدو أن وتيرة النمو بها كانت أقل مما كان عليه الشأن في فرنسا ، حيث لم يتجاوز عدد السكان 3 ، 1 مليون نسمة حوالي سنة 1086 ، و 9 ، 1 مليون نسمة سنة 1200([9]) .

---

7 – *Karl BENNETT : The World's food . Stanford , 1945 .*

8 – *Josuah Cox RUSSEL ; " Late, ancient and médiéval population " . in Transactions of the american philosophical society , vol. 48, N° 03, 1958, p.30.*

9 – أورد هذه المعطيات روبير فوصيي *Robert FOSSIER* في كتابه : *Enfance de l'Europe , Aspects économiques et sociaux . Paris , P.U.F., 1982, t.1 , p. 95.*

وقد اقترح الباحث نفسه أن النسبة المتوسطة للنمو خلال السنة (Le taux moyen annuel de croissance) بلغت 39 ، 0 في المائة بالنسبة لفرنسا ، و 48 ، 0 في المائة بالنسبة لألمانيا، و 46، 0 في المائة بالنسبة لأنجلترا ([10]).

لا نحتاج إلى التأكيد بأن الأرقام المقترحة تكتسي أهمية بالغة ، ومع ذلك فإن إمكانيات توظيفها تبقى محدودة لثلاث اعتبارات أساسية :

أولها، الاختلاف القائم بينها ، ولكون الباحثين الذين اقترحوها اعتمدوا مصادر لا يمكن الاطمئنان كليا إلى الأرقام التي تقدمها. وهذه المصادر تمتاز، فضلا عن ذلك ، بكونها ، من وجهة نظر ديمغرافية، لا تشير – في معظمها – من قريب أو بعيد إلى عدد مهم من الأفراد الذين يتشكل منهم المجتمع، ونعني بهم الإناث والأطفال .

ثانيها، لأن هذه الأرقام لا تسلط الضوء إلا على فترة أو فترات محددة ، وإن سعى الذين اقترحوها إلى رصد أعداد السكان خلال القرون الثلاثة ، التي تكون العصر الوسيط الأوسط .

ثالثها، لأنها لا تقدم أية فكرة عن الإيقاع أو الوتيرة التي كان يتم على أساسها تجدد الأجيال (Le rythme du renouvellement des générations) ، وهو عنصر له أهمية قصوى في عملية النمو السكاني في إطار المدى البعيد.

ولا يخفى أن وتيرة تجدد الساكنة يتحكم فيها عنصر آخر هو خصوبة الأسر (La fécondité des ménages) . وفي هذا الشأن ، فإن الفرضيات والأرقام المقترحة متضاربة ، لأنها مستقاة من المصادر التي سبقت الإشارة إليها ، وأهمها في هذا المجال كتب الأنساب (Les généologies) . ومن المعلوم أن هذا الصنف لم يهتم إلا بالأسر المتميزة وذات النفوذ ، كأسر الملوك والأمراء وأفراد الأرستقراطية ، وكبار رجال الدين ، في حين نعدم وجود كتب أنساب تهم فئات الفلاحين . وفضلا عن ذلك فإن خاصية الخصوبة لم تكن تتمتع بها جميع الأسر ، كما هو الشأن اليوم في فرنسا أو في غيرها من أقطار غرب أوربا ، إذ إن عددا مهما من الأسر لم تكن تتوفر على أطفال، إما لعقم الزوج أو الزوجة أو كليهما ، أو لوفاة ما كانا ينجبانه من أطفال .

وانطلاقا من هذه الاعتبارات وغيرها يمكن القول بأن متوسط عدد أطفال الأسرة الفرنسية، خلال القرن الحادي عشر ، لم يكن يتجاوز أربعة (04)

---

10 – أورد هذه النسب جورج دوبي *Georges DUBY* في كتابه : *L'économie rurale et la vie des campagnes dans l'Occident médiéval . Paris, Flammarion, 1977, t. 1 , p. 218 .*

أطفال ، وهو معدل مرتفع نسبيا مقارنة مع المعدل الذي اقترحه فردناند لوط Ferdinand LOT في مقال صدر له سنة 1921 بخصوص القرن التاسع، حيث يرى أن هذا المعدل تراوح بين 7 ، 2 و 3 أطفال عن كل أسرة (ménage) خصيبة([11]) .

وهذا المعدل (أي أربعة أطفال) يختلف نفسه خلال القرن الحادي عشر من إقليم لآخر من أقاليم فرنسا : فأندري شيدفي اقترح بأن متوسط عدد أطفال أسر إقليم شارتر بلغ 2 ، 4 ([12]) . أما روبير فوصيي فقد اقترح أن هذا المعدل تراوح بين 5 ، 3 ، بين سنتي 1000 و 1025 ، و 5 ، بين سنتي 1075 و 1100 ([13]).

وأهم ما نخلص إليه من خلال الأرقام المقترحة هو أن معدل الخصوبة تحسن خلال القرن الحادي عشر، إذ أصبحت الأسر القادرة على الإنجاب تنجب أكثر ، ومعنى ذلك أن الظرفية الديمغرافية أخذت هي الأخرى في التحسن على ضوء المتغيرات التي أخذت تشهدها فرنسا ومعها مجموع أقطار غرب أوربا منذ حوالي سنة 1000 ، مما انعكس بالإيجاب على الحياة الاقتصادية ، التي تطورت أكثر من خلال عمليات الاستصلاح لتوسيع المجال الصالح للزراعة ، كما سنوضح ذلك في العنصر الموالي .

ثانيا : الوضعية الديمغرافية : مظاهر وتجليات

انزاحت إذن الحواجز المختلفة التي ظلت تحاصر النمو الديمغرافي حتى حدود مطلع القرن الحادي عشر ، وبذلك سيبدأ التزايد السكاني وسيتواصل بشكل مطرد حتى سنة 1348 ، حيث شهدت فرنسا وباقي أقطار أوربا الوباء المعروف بالطاعون الأسود ، والذي ترتبت عنه خسائر بشرية مهولة دفعت بعض الدارسين إلى نعتها بكونها " هيروشيما "([14]) القرن الرابع عشر .

---

11 – Ferdinand LOT : "*Conjectures démographiques sur la France au IXè siècle*" , *Le Moyen Age, t. 32, 1921 , pp. 6-29* .

12 – *André CHEDEVILLE : Chàrtre..., op. Cit. , p. 94* .

13 – *Robert FOSSIER : La Picardie..., op. Cit. , t. I , p. 284* .

14 – *Guy BOIS : Crise du féodalisme . Paris , Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques , 1976 , p. 299.*

ويبدو أن الحروب المحدودة ، والانتفاضات الاجتماعية ، والوفيات الطبيعية ، والمجاعات ، التي شهدتها فرنسا خلال القرن الحادي عشر لم تعمل على الحد من ذلك التزايد .

وتدل عدة مؤشرات على أن القرى القديمة أصبحت تشهد اكتظاظا تواصل حتى حدود سنة 1348 : فالقرى في المناطق التي كانت مستوطنة منذ أقدم العصور ، كالحوض الباريزي أو إقليم بيكارديا ، أخذت تشهد ، منذ حوالي سنة 1003 ، حركة بناء وتشييد([15]) نشطة لاستيعاب الساكنة المتزايدة التي تضاعفت أعدادها بين مطلع القرن الحادي عشر ومنتصف القرن الموالي.

وإذا كانت ظاهرة الاكتظاظ طبيعية في هذه القرى ، لأن كثافتها السكانية كانت مرتفعة منذ مطلع القرن التاسع ، فإنها تعتبر حدثا جديدا في القرى التي كانت قليلة السكان حتى سنة 1000.

ويمدنا جورج دوبي بمثال في هذا الشأن ، إذ يذكر أن عدد الأسر المستقرة في قرى إقليم بروفانسيا تضاعف بين سنتي 1000 و 1300 ([16]). ويبدو أن القرى الواقعة بإقليم الماكوني (Le Mâconnais) شهدت بدورها الظاهرة نفسها ، إذ استنادا إلى وثائق وسجلات دير كلوني (Cluny) الواقع بهذا الإقليم ؛ يقدم دوبي مؤشرا آخر عن تلك الزيادة السكانية يتمثل في أن أعداد المستضعفين والمعوزين ، الذين كانوا يستفيدون من صدقات هذه المؤسسة الدينية ، تزايدت خلال القرن الحادي عشر ، بحيث إن رجال الدين المسؤولين عن الدير المذكور أصبحوا يوزعون كل سنة، عند بداية الصوم الكبير (Le Carême) ، 250 خنزيرا على ما يناهز ستة عشر ألف فرد من أولئك المعوزين والفقراء([17]).

ونتيجة للاكتظاظ، فإن معظم القرى القديمة أخذت تشهد حركة دائبة تمثلت في عمليات الترميم والبناء، المشار إليها، وعمليات بيع وشراء، واستبدال قطع أرض تقع في هوامش المجال المستثمر في تلك القرى .

---

15 – تحدث الإخباريون عن مظاهرها ، وإن ركزوا على المنشآت الدينية ، لأن معظمهم من رجال الدين ، ومن بينهم راوول كلابير Raoul GLABER الذي ذكر أن المسيحيين في غالة وإيطاليا شرعوا في عمليات ترميم وتشييد للمؤسسات الدينية في إطار التنافس . الكل يسعى إلى تشييد الأفضل . يمكن العودة في هذا الشأن إلى تواريخه التي تحمل عنوان :
Histoires. éd. M. Prou, Paris, Picard, 1986, t. III, p. 62 et suivantes.

16 – *Georges DUBY : L'économie rurale..., op. cit. , t.1 , p. 218 .*

17 – *ibid. , t.1 , p. 222.*

والأهم من ذلك ، فقد شرعت في القيام " بعملية تصدير " أعداد من سكانها الذين أخذوا ينزحون ، فرادى أو جماعات، إلى مناطق مجاورة لقراهم أو نائية عنها في ما يشبه حركة اكتساح للأراضي غير المستثمرة، التي كانت تغطيها الأعشاب أو الغابات ، حيث أصبحت الأراضي، التي اختيرت للاستقرار، هدفا لعمليات استصلاح ، وتم تهيئتها وتجفيف المستنقعات الموجودة في بعضها.

أما الغطاء الغابوي فقد خضع بدوره لعمليات اجتثاث عن طريق قلع الأعشاب وقطع الأشجار أو إضرام النار. وبذلك تقلصت المساحات التي كانت تغطيها الغابة في بعض المناطق ، وتراجعت في مناطق أخرى ولم يعد لها أثر. وفي هذا الصدد يذهب أحد الباحثين إلى التأكيد بأن حركة الاكتساح ، المشار إليها ، أسفرت في فرنسا وحدها عن اقتطاع مساحة قدرها 13 مليون هكتار من أصل 26 مليون هكتار كانت تغطيها الغابة حوالي سنة 1000([18]) .

ومهما يكن من أمر ، فبهذه المناطق المستصلحة أقام المهاجرون مختلف المرافق الضرورية للحياة، وبذلك غدت مراكز استيطان واستقرار جديدة .

والجدير بالإشارة أن دور الأفراد أو بعض المجموعات من سكان القرى القديمة كان في حقيقة الأمر محدودا في ما يخص نشأة القرى الجديدة ، إذ إن الدور الأكبر يعود في هذا الشأن إلى أفراد الأرستقراطية والمؤسسات الدينية .

فأفراد الأرستقراطية كانوا يعارضون في بداية الأمر عمليات استصلاح الأراضي ، لأن من شأن تلك العمليات أن تعمل على تقليص المساحات الغابوية التي كانت بالنسبة لهم مجالا للقنص والنزهة. ثم أخذوا في تشجيع العمليات المذكورة ، حين اقتنعوا بأنها ستعود عليهم بفوائد مادية ، وسينتقلون في مرحلة ثالثة من التشجيع إلى الإشراف المباشر على تلك العمليات ، وترتب عنها استقرار العديد من أسر الفلاحين الذين شكلوا مصدر موارد مالية بالنسبة لأفراد الأرستقراطية من خلال ما التزموا بتقديمه من ضرائب وإتاوات ومغا رم وغيرها من الالتزامات النقدية والعينية ، كتلك التي يقدمها الفلاحون المقيمون بالقرى القديمة. وفضلا عن ذلك ففي كثير من الحالات أقيمت المستوطنات الجديدة في مناطق اختيرت بعناية ، لتكون بمثابة حاميات أو مراكز حراسة لبعض الأسواق أو بعض الطرق التجارية الهامة .

أما المؤسسات الدينية، كالأديرة أو الموناستيرات أو الطوائف الدينية ، فلم تتخلف هي الأخرى عن عمليات الاستصلاح ، إذ ساهمت في تفعيلها بشكل كبير بواسطة بعض الرهبان الذين شاركوا في العمليات المذكورة بشكل

18 – *Louis BADRE : Histoire de la forêt française . Paris , 1983 , p. 27 .*

مباشر، أو من خلال تقديم قطع من الأرض – كانت مساحتها تتعدى أحيانا المائتي هكتار – لمجموعة من الفلاحين ، يقومون بتهيئتها وينشئون بها مختلف المرافق الضرورية للاستقرار، على أساس أن يقدموا بعض الإتاوات النقدية والعينية (خاصة ما يعرف بالعشور La Dîme)، في حين تقوم تلك المؤسسات من جانبها بإسداء الحماية لهم . وفي هذا الصدد يذكر الباحث أميدي طالاما Amédée THALAMAS أن رجال الدين المسؤولين عن دير سان – دوني Saint-Denis أشاعوا في أوساط الفلاحين أنهم يلتزمون باستقبال وحماية كل من قدم إلى " المستوطنة " التي كانوا يعتزمون إقامتها بمنطقة البوربوني (Le Bourbonnais) سنة 1065، كيفما كان هذا القادم "سارقا " أم " قنا آبقا "([19]) (هاربا من إحدى القرى).

وعلى كل، فإذا كانت ظاهرة إقامة القرى الجديدة ، التي واكبت عمليات الاستصلاح الكبرى، قد غيرت كثيرا من معالم الريف الفرنسي ، فإنها تعتبر مؤشرا هاما ومظهرا بارزا للنمو الديمغرافي، الذي شهدته فرنسا منذ مطلع القرن الحادي عشر وحتى تاريخ حدوث الطاعون الأسود، كما أنها تعتبر من جهة أخرى أهم أوجه حركية الساكنة الفرنسية . وقد استطاعت الأرستقراطية "اقتناص " هذه الحركية وتطويعها لزيادة مواردها والحفاظ على امتيازاتها ومركزها في السلم الاجتماعي .

19 – Amédée THALAMAS : La *société seigneuriale française : 1050-1270 . Paris , Librairie Marcel RIVIERE et Cie , 1951 , p. 46 .*